مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975
اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7036
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥

الاستاذ المساعد الدكتورة

ابتسام محمد عبد[١]

ibtyass@gmail.com

ملخص:

ظهرت في البحرين منذ ثلاثينيات القرن الماضي مطالب لإصلاح الاوضاع السياسية في البلاد من خلال وضع دستور واقامة برلمان ينتخب الشعب اعضاءه ، وقد نجحت هذه الضغوط الشعبية في اجبار العائلة الحاكمة على اعلان دستور ١٩٧٣ ، والذي اتسم بسمات مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني ، الا ان العمل بهذا الدستور لم يستمر طويلا ، اذ تم تعليقه مما ولد معارضة قوية للنظام الحاكم والذي اضطر في عام ٢٠٠٠ الى اعلان دستور جديد للبلاد حاول الملك من خلاله احكام قبضته على السلطة ، مما ادى الى تعميق الهوة ما بين النظام والشعب الذي دفعه تقييد حرياته وحرمانه من ممارسة حقوقه السياسية الى القيام بانتفاضة ١٤ شباط ٢٠١١ للتعبير عن رفضه لنهج الحكومة التسلطي .

المقدمة :

ان الناظر الى سطح الواقع السياسي في البحرين لن يتراءى له في البداية سوى ان البحرين ما هي الا دولة صغيرة بمساحتها وسكانها ، ونظامها يقوم على قاعدة من التحالفات القبلية ، وهي في الوقت ذاته تحظى بدعم دولي نظرا لموقعها الاستراتيجي ، لكن التعمق في الواقع السياسي البحريني سيكشف لنا عن بلد يحوي الكثير من المتناقضات التي يزخر بها الواقع السياسي والاجتماعي ، فالبحرين تشهد حراك سياسي تقوم به مجموعات اجتماعية تقود حركة احتجاجات متواصلة منذ عقد التسعينات لحد

[١] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد.

الآن، وهـذه المجموعـات تمثـل فئـات متنوعـة مـن العمـال والطـلاب الى المثقفـين والفلاحـين واصـحاب المصـالح المختلفـة، معـبرين عـن مطالـب مختفـة تنوعـت مـا بـين التهمـيش لشـريحة كبـيرة مـن المجتمـع وممارسـة التمييـز ضـدهم الى الفسـاد السياسـي والـبطش الامـني – تمتلـك البحـرين سـجلا سـيئا في مجـال حقـوق الانسـان حسـب تقريـر منظمـة العفـو الدوليـة – فضلا عن المظالم الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة والتمييز الاقتصادي .

ورغـم الاصـلاحات السياسـية الـتي اجراهـا ملـك البحـرين ابتـداءا مـن عـام ٢٠٠٠ ، فـأن الـبعض يـرى ان هـذه الاصـلاحات لم تكـن سـوى محاولـة مـن الملـك لاحكـام قبضـته علـى السـلطة ، ممـا يعـني تقييـد الحريـات ، وحرمـان الشـعب عـن ممارسـة حقوقـه السياسـية ، الامـر الـذي دفعـه للقيـام بأنتفاضـة ضـد الحكومـة في شـباط ٢٠١١ عمقـت الخـلاف بـين الحكومـة والمعارضـة ، والسـؤال المطـروح هنـا : هـو هـل ستسـتمر الحكومـة البحرينيـة في نهجهـا التسـلطي ، ام انهـا سـتبادر في المسـتقبل لطـرح افكـار مـن شـأنها ردم الهـوة الكبـيرة بـين الطـرفين ، وهـذ مـا سـيجيب عليـه هـذا البحـث المقسـم علـى مبحثـين ، فضـلا عـن المدخل وكما يأتي :

المدخل .

المبحث الاول : التطورات السياسية في البحرين قبل عام ١٩٧٥ .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في البحرين بعد عام ١٩٧٥.

المدخل :

تقـع جـزر البحـرين في منتصـف الخلـيج العـربي علـى خـط عـرض ٢٦ ، وعلـى بعـد ٢٠ مـيلا مـن المنطقـة الشـرقية بالمملكـة العربيـة السـعودية . وعلـى نحـو ٣٠ مـيلا غـربي شـبه جزيـرة قطـر ، و٢٧٠ مـيلا الى الشـمال الغـربي مـن دولـة الامـارات العربيـة المتحـدة ، والمسـافة ذاتهـا مـن الكويـت ، وهـي عبـارة عـن مجموعـة جـزر ، تشـكل ارخبـيلا مكونـا مـن ٣٥ جزيـرة تبلـغ مسـاحتها الاجماليـة ٦٦١ كيلـو مـترا مربعـا ، واهـم الجـزر فيهـا هـي البحـرين وسـترة والمحـرق وام نعسان والنبي صالح .

وتعد جزيرة البحرين اكبر الجزر حيث تبلغ مساحتها ٥٦٢ كيلو مترا مربعا ، وتمتد من الشمال الى الجنوب مسافة ٤٨ كيلو مترا ، في حين يتراوح عرضها ما بين ١٣ – ١٦ كيلو مترا مربعا ، وتضم مدينة المنامة وهي العاصمة ، وتقع في الطرف الشمالي الشرقي ، ويربطها جسر بحري مع جزيرة المحرق بطول ٣،٤ كيلو مترا .

عرفت البحرين بأنها ملتقى اعراق واجناس مختلفة خلال المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها ، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة مواقفها السياسية وموقعها الاستراتيجي الذي يمثل نقطة اتصال تجاري بين منطقة الخليج ومنطقة جنوب شرق آسيا وثرائها الزراعي والتجاري ، فضلا عن استقرارها النسبي قبل سيطرة الاطماع الاجنبية[١] .

ويبلغ عدد سكان البحرين حسب احصاءات العام ٢٠١٠ حوالي ٥٦٨،٣٩٩ الف، وهي اصغر الدول المكونة لمجلس التعاون الخليجي ، ومجتمعها هو الاكثر تعقيدا وتنوعا طبقيا بين دول الخليج، وقد شهدت البحرين نموا سكانيا متسارعا خلال العقد الماضي خصوصا بين عمالها الاجانب، وعلى جزيرة ذات مساحة وموارد طبيعية محدودة، فأن مثل هذا النمو شكل ضغطا هائلا على السكان الاصليين والقوى العاملة في المجتمع البحريني.

ويعتقد العديد من البحرينيين من الطائفة الشيعية ان هذا الارتفاع في عدد السكان يعود جزئيا الى منح الجنسية للعديد من الاجانب السنة، ومن ثم فأن ذلك يتم على حسابهم ، وبينما لا تتوافر احصاءات رسمية حول عدد السكان حسب الطائفة الدينية يعتقد على نطاق واسع في البحرين ان ٧٠% من السكان من الشيعة، و٣٠ % من السنة، غير ان هذا التوازن قد يكون تغير نتيجة سياسة التجنيس التي اتبعها النظام.

بالنظر الى كون غالبية سكانها من الشيعة العرب واعرافها الاجتماعية الليبرالية وتاريخها الطويل في المعارضة السياسية ودخلها المحدود نسبيا من الموارد الطبيعية، فأن

---

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر : د. محمد السيد غلاب ود. حسن عبد القادر صالح ومحمود شاكر ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ . وياسر قطيشات ، التجربة الديمقراطية في البحرين ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٢٨٩ ، ٢٦ /٢ / ٢٠١١ ، ص ص ١-٢ . منشور في : www.alhewar .org

البحرين تعد استثناءا نسبيا بين دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى عكس معظم العائلات الحاكمة في الخليج، لكن على شاكلة آل سعود في السعودية ، فأن قيادتها وصلت الى السلطة من خلال التحالفات القبلية والفتوحات بمساعدة حلفاء قبليين اتوا اصلا من اواسط الجزيرة العربية، حيث قام آل خليفة بغزو الجزيرة من قطر في القرن التاسع عشر، واطاحوا بأدارتها الفارسية وحكموا البلاد من ذلك الحين[١].

يأتي بعد آل خليفة وحلفائهم من القبليين مباشرة على السلم الاجتماعي والسياسي عائلات عربية سنية اخرى ذات اصول قبلية، وبعد ذلك الهولة وهي عائلات هاجرت الى البحرين على مدى القرن الماضي او اكثر من الساحل الايراني، الا انها تدعي انها من اصول عربية سنية، اما البحارنة وهم الشيعة العرب من السكان المحليين فأنهم يشكلون الطبقة الخامسة والاكبر، فضلا عن الفرس—من الشيعة والسنة معا—في اسفل التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي[٢].

ظل حكم آل خليفة وراثيا اوتوقراطيا مطلقا مع استشارة افراد الاسرة الحاكمة، وبقي الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٥٧ حيث صدرت قوانين تنظيم الادارة، وحاول امير البحرين الاسبق سلمان بن حمد آل خليفة (١٩٤٢ -١٩٦١) ادخال الاجهزة الادارية والاعتماد على استشاريين بريطانيين للأشراف على الكمارك والزراعة والصحة والاشغال، وعندما استقلت البحرين في ١٩٧١/٨/١٥ صدر مرسوم اميري ينظم الوضع السياسي في البحرين، فبموجب هذا المرسوم تحول اسم البحرين من امارة

---

[١] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٥، ٦ نيسان / ابريل ٢٠١١ ، ص ١ .

[٢] ان كون السنة هم من يمسكون بزمام الحكم في البحرين لا يعني انه ليس هناك نخبة شيعية ، حيث ان بعض العائلات الشيعية اصبحت غنية جدا وهي بين حلفاء الاسرة الحاكمة مثل عائلتي الجشي والعريض ، فرجال الاعمال الشيعة الذين يؤدون دورا اساسيا في تمويل التدين الشعبي وتنظيمه ويتمسكون كثيرا بهويتهم الشيعية يتشاطرون المصالح التجارية مع نظرائهم السنة ، والطرفان مرتبطان بالنخب السياسية في الدولة عن طريق شبكة المحسوبيات التي يشكل رئيس الوزراء الحالي (خليفة بن سلمان آل خليفة) لولبها المحرك والذي يعرف عنه وضعه الولاء الشخصي قبل الانتماء المذهبي عند منحه الحماية للاشخاص ، مما يعني اتخاذ اسرة آل خليفة موقفا ليبراليا تجاه الدين خلافا لنظرائهم السعوديين ، للمزيد من التفاصيل ينظر : المجموعة الدولية للازمات ، التحدي الطائفي في البحرين ، التقرير رقم ٤٠ حول الشرق الاوسط ، ٦ آيار / مايو ٢٠٠٥ ، ص ١ . ولورنس لوبر ، الحوار الوطني للبحرين وتعميق الانقسام المذهبي ، منشور على موقع مؤسسة كارنيغي للسلام : www.carnegie.net

الى دولــة، واصــبح الامــير هــو رأس الدولــة، ورئــيس مجلــس الــوزراء، والحــاكم العــام للــبلاد والقائــد الاعلــى للقــوات المســلحة[1]، بمعــنى آخــر هيمنــة العائلــة الحاكمــة خاصــة شــريحتها العليـا علـى المناصـب واحكـام قبضـتها علـى السـلطات الطبيعـة الحاسمـة مثـل الجـيش والشـرطة والشــؤون الماليــة ، مــع تجميــل وضــع الدولــة السياســي بــبعض المؤسســات ذات الطبيعــة الشــكلية مثــل البرلمــان ، ومــنح التراخــيص لتأســيس منظمــات المجتمــع المــدني والجمعيــات السياسية وتقييدها في الوقت ذاته بقيود تشريعية محكمة[2].

المبحث الاول : التطورات السياسية في البحرين قبل عام ١٩٧٥

ظهــرت في اوائــل الثلاثينــات مــن القــرن الماضــي مطالــب شــعبية بحرينيــة متكــررة بإقامــة مجلــس شــورى للــبلاد يحــد مــن التــدخل البريطــاني في ادارة شــؤونها ، وقــد تجــددت هــذه المطالــب في عــام ١٩٣٨ وتحــددت اكثــر في الرغبــة في انشــاء مجلــس تشــريعي يشــارك مــن خلاله ممثلو الشعب الاسرة الحاكمة في صنع القرار السياسي وادارة شوؤن البلاد .

شــهد عقــد الاربعينــات مــن القــرن الماضــي تطــورين مهمــين كــان لهمــا دورا فعــالا في نشــر الفكــر والــوعي السياســي الــوطني همــا : تشــكيل الانديــة الوطنيــة بوصــفها الاطــار العــام لتنظــيم الافكـــار السياســـية والاجتماعيـــة الجديـــدة للنخبـــة المثقفـــة في البحـــرين ، وولادة الصـحافة الوطنيـة البحرينيـة بظهـور صـحيفة صـوت البحـرين عـام ١٩٤٩ اعقبتهـا صـحيفتي القافلة والوطن .

وتوحــدت في منتصــف الخمســينات مختلــف التيــارات السياســية في البحــرين في هيئــة واحــدة اطلــق عليهــا (الهيئــة التنفيذيــة العليــا) الــتي غــيرت اسمهــا لاحقــا الى (هيئــة الاتحــاد الــوطني) بعــد ان تم الاعــتراف بهــا مــن قبــل الحكومــة كحركــة سياســية ، وطالبــت بالعديــد مــن القضــايا اهمهــا : ســن دســتور للــبلاد ، وانشــاء مجلــس تشــريعي ، والســماح للعمــال بأنشاء نقابة لهم ، وتحديث اجهزة الدولة ، واصلاح القضاء ، وبحرنة الوظائف .

[1] د. مفيد الزيدي ، دولة البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية ، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ٨ .
[2] حسن علي رضي ، أحداث البحرين : الازمة والمخرج ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٤٠٢ ، آب ٢٠١٢ ، ص ص ١٦ – ١٧ .

ومع اطلالة عام ١٩٥٦ كانت وسائل الحوار التي تبنتها بعض الاتجاهات الشعبية المعارضة قد استنفذت في سبيل اقناع سلطات البحرين بالتجاوب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الوسط الشعبي قبيل الانتفاضة الشعبية التي اطلق عليها بأنتفاضة (الهيئة) في آذار ١٩٥٦ ، فكانت النتيجة ان اتجه مدار الموقف السياسي الشعبي الى حسم الامور من خلال معالجة جذورها وذلك للسعي لمواجهة النظام السياسي ، فالجهود والطاقات الشعبية وصلت الى طرق مسدودة ، ومع كل ذلك تمخضت عن اجتماعات قادة الهيئة التنفيذية دعوات متجاوزة للواقع الذي فرض مفاهيم جديدة نحو (تلاعب السلطات بالثقة الشعبية) ، (والتآمر وغلبة السلطة المطلقة) ، (السلطات التي لا تنسجم مع الواقع الثقافي والاجتماعي السائد في البلاد)[1]، مما دعا الحكومة وعلى اثر المظاهرات التي قادتها الهيئة التنفيذية التي تحول اسمها الى لجنة الاتحاد الوطني للتنديد بالعدوان الثلاثي على مصر الى اعلان حالة الطوارئ في البلاد ، وسحب اعترافها باللجنة كتنظيم شرعي ، وتهديدها بالقاء القبض على كل من يتحدث او يصدر نشرات بأسم اللجنة ، والقاء القبض على الكثير من اعضائها ، مما ادخل البلاد في دوامة الاضطهاد والقهر السياسي التي استمرت حتى منتصف ستينيات القرن الماضي حيث نشأ جيل بحريني جديد اخذ يكتسب افكارا جديدة ما بين يسارية وقومية وشيوعية اثناء دراسته خارج البحرين محاولا نشرها في بلاده لكسب المزيد من الانصار من اجل الخروج من الازمة السياسية المخيمة على البلاد .

على الرغم من ان الكثير من الشبان البحرينيين قد وجدوا متنسفا في الحركات السياسية الا ان ايا منها لم يكن يجرؤ على مقارعة الحكومة بسبب الرقابة الشديدة التي فرضها جهاز الشرطة على المعارضة ، لكن الوضع السياسي في البلاد تدهور نتيجة الاحتجاجات التي اندلعت في آذار ١٩٦٥ احتجاجا على تسريح عدد من البحرينيين من بابكو النفطية ، الامر الذي شجع القوى السياسية في البلاد الى توحيد صفوفها وتشكيل تنظيم مشترك سمي بأسم " الجبهة الوطنية للقوى التقدمية " والذي صاغ

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ١٩ – ٢٠ ، وياسر قطيشات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢–٣ .

مجموعــة مطالــب تــدعو فيهــا الحكومــة الى الابتعــاد عــن ممارســة العنــف والاضــطهاد ضــد الشعب[1] .

ان كــل هــذه التطــورات ادت الى نشــوء حيــاة اجتماعيــة قويــة جعلــت البحــرين تتمتــع بكونهــا اكثــر المجتمعــات المدنيــة حيويــة ونشــاطا في دول الخلــيج العــربي ، ولازال ورثــة هــذه المجموعات نشطين الى اليوم .

سـعى آل خليفـة في اواخـر السـتينات ومطلـع السـبعينات مـن القـرن الماضـي ومـن اجـل مواجهــة معارضــة ذات ملامــح طبقيــة وايديولوجيــة حــادة الى تعزيــز شــرعيتهم بالــدعوة لانشــاء جمعيــة مهمتهــا وضــع دســتور يــتم علــى اساســه انشــاء جمعيــة منتخبــة جزئيــا تتمتــع بســلطات تشــريعية محــدودة ، وقــد تم الاعــلان عــن الدســتور في حزيــران ١٩٧٣ اجريــت على اساسه انتخابات وطنية في كانون الاول من العام نفسه[2] .

اتســم دســتور ١٩٧٣ بســمات مشــتركة مــن كــلا النظــامين الرئاســي والبرلمــاني ، فــالامير هــو رئــيس الســلطة التنفيذيــة ويمــارس ســلطات سياســية اذ يعــين بــأمر امــيري رئــيس مجلــس الــوزراء ويعفيــه مــن منصــبه ، ويعــين الــوزراء ويعفــيهم مــن مناصــبهم بمرســوم امــيري ، كمــا يمــارس ســلطاته بواســطة وزرائــه ويطلــب مــن الــوزراء تنفيــذ سياســة الحكومــة ، وفي الوقــت ذاتــه فــأن ذاتــه مصــونة لا تمــس فــلا يســأل امــام المجلــس الــوطني الــذي يخــتص بالتشــريع والرقابــة على اداء الجهاز الحكومي .

انتخــب البحــرينيين عــام ١٩٧٣ اعضــاء المجلــس الــوطني الــذي تمتــع بصــلاحيات تشـريعية ورقابيـة اصـيلة ، فقـد كانـت اغلبيـة اعضـائه (٧٤% تقريبـا) نوابـا للشـعب منتخبـين في حــين كــان يمثــل الاعضــاء المعينــين بحكــم مناصــبهم – وهــم الــوزراء – مــا نســبته ٢٦% تقريبــا مــن اعضــاء المجلــس ، غــير ان هــذه التجربــة لم تعمــر طــويلا[3] حيــث اســتمر النشــاط السياســي عــبر جبهــة عريضــة تقدميــة ومحافظــة علــى حــد ســواء ، ونظــم العمــال عــدد كبــير

[1] د. محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، الطبعة الاولى، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٦، ص ص٢٤٢–٢٤٧.

[2] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[3] ياسر قطيشات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

من الاضرابات ، فضلا عن ذلك فأن التمييز الاقتصادي القائم على اساس طائفي واجهزة الامن القمعية ومعظم عناصرها من الاجانب قد عمق من الاحساس بالمظالم ، واستجابة لذلك اصدرت العائلة الحاكمة في عام ١٩٧٥ قانون اجراءات امن الدولة الذي يعطي الحكومة صلاحيات واسعة في اعتقال وسجن الاشخاص دون محاكمة ، وقد اتحد اعضاء الجمعية المنتخبون المنقسمون حول العديد من القضايا في معارضتهم لهذه الخطوات حيث اصروا انه كان من الواجب عرض القانون عليهم للمصادقة عليه .

قام الامير عيسى بن سلمان آل خليفة في عام ١٩٧٥ بحل الجمعية رسميا بعد ان رفضت المصادقة على تمديد استئجار الوحدات البحرية الامريكية لاراض بحرينية ، وهو ما ادى الى وضع حد للنظام البرلماني المؤقت ، وكان من المفروض طبقا للمادة ٦٥ من الدستور اجراء انتخابات للجمعية الجديدة خلال شهرين ، لكن ذلك لم يحدث وعلق الدستور من خلال تشريعات الطوارئ ، ونتيجة لذلك لا زال العديد من نشطاء المعارضة خاصة اولئك الذين رفضوا المشاركة في العملية السياسية ينظرون الى الحكومات المتعاقبة على انها غير شرعية ودعوا الى العودة لدستور ١٩٧٣[١] .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في البحرين بعد عام ١٩٧٥

رغم تعثر التجربة البرلمانية في البحرين الا ان المعارضة السياسية لم تتوقف عن نشاطها بوجود عدة احزاب ناشطة داخل وخارج البلاد ، منها حزب الدعوة ، وحركة احرار البحرين ، وحركات قومية وليبرالية ، ومن اجل احتواء المعارضة والضغوط الخارجية وحرب الخليج وتداعياتها ، انشأ امير البحرين مجلسا للشورى بعد ان بدأت المعارضة من كل الاطياف بالتكتل ، وتنظيم الاحتجاجات ، وتجميع التواقيع في العام ١٩٩٢ على عريضة تطالب بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية ، ووقع عليها حوالي ٣٥٠ شخصا ، وسلمت للامير الذي وعد خيرا ، لكن الامور بقيت على ما هي عليه ، مما ادى الى انفجار الاوضاع في العام ١٩٩٤ ، حيث بدأت بتظاهرات للعاطلين عن العمل ، ثم قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقع عليها ٢٣ الف

---

[١] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

مــواطن بحــريني ، تطالــب بعــودة الحيــاة النيابيــة ، واطــلاق ســراح الســجناء السياســيين ، وعــودة المبعــدين ، والغــاء قــانون امــن الدولــة ، لكــن الســلطات رفضــت اســتلام العريضــة ، كمــا تقــدمت ٣٥٠ ســيدة بعريضــة نســائية للمطالبــة بالمشــاركة السياســية للمــرأة ، وتم تجاهها كسابقتها .

بقيــت الامــور في البحــرين متأزمــة والمواجهــات حــادة لحــين اســتلام الامــير (الملــك الحــالي) الشــيخ (حمــد بــن عيســى بــن ســلمان آل خليفــة) الحكــم في الــبلاد في آذار ١٩٩٩ فــأطلق مبــادرة اصــلاحية في العــام ٢٠٠٠ تجــاوب معهــا المواطنــون حيــث صــوت ٩٨ % منهم لصالحها في استفتاء اجري في عام ٢٠٠١[١].

وقــد اتخــذت العديــد مــن الاجــراءات في العــاميين الاولــين مــن هــذه التجربــة منهــا حــل محــاكم امــن الدولــة والغــاء قــانون امــن الدولــة الــذي انشــأها ومنحهــا الســلطات ، وبــذلك كــان قــد الغــى مكونــات رئيســة لألــة قمــع الدولــة واســتجاب بــذلك لاحــد المطالــب الرئيســة للنشــطاء السياســيين ، وفي اعقــاب الــدعم الكاســح الــذي عــبر عنــه البحــرينيين في اســتفتاء عــام ٢٠٠١ قــدمت للبحــرينيين تطمينــات مــن قبــل الامــير وولي العهــد وغيرهمــا مــن المســؤلين الكبــار بــأن هيئــة دســتورية ســتقترح تعــديلات علــى دســتور ١٩٧٣ بــدلا مــن اســتبداله ، وان الهيئــة المنتخبــة حــديثا في البرلمــان ســتتمتع وحــدها بالســلطات التشــريعية ، كمــا شــرع الامــير في اجــراء تغيــيرات مؤسســاتية كانــت تعــد بالتوصــل الى عقــد سياســي اكثــر عدالــة بــين الدولــة والمجتمــع ، غــير انــه في شــباط ٢٠٠٢ اعلــن الامــير الــذي اصــبح ملكــا دســتورا جديــدا ، وقــد شــكلت الطبيعــة الســرية للاعــلان وعــدم استشــارة المعارضــة صــدمة لــدى البحــرينيين النشطين سياسيا واعاد حالة عدم الثقة في نوايا الدولة[٢].

وقــد مــنح الدســتور الجديــد الملــك ســلطة مطلقــة فهــو رأس الدولــة والممثــل الاسمــى لهــا ، كمــا ان ذاتــه مصــونة ، وهــو الحــامي الامــين للــدين والــوطن ، ورمــز الوحــدة الوطنيــة ، وهــو

[١] هبة رؤوف عزت ، الحركات الاحتجاجية في البحرين : " الجديد " في حركة المجتمع السياسي في البحرين ، التنازع على المكان والمكانة ، في : عمرو الشوبكي (محررا) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ص ٢٥٢ –٢٥٣ .

[٢] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

وحـده المسـؤول عـن تعيـين رئـيس الـوزراء والـوزراء والسـفراء والمحـافظين والقضـاة واعضـاء مجلـس الشـورى واعضـاء المحكمـة الدسـتورية وقـادة القـوات المسـلحة والامـن والحـرس الـوطني ، وبمـا ان لـه حـق تعيـين هـؤلاء فـأن لـه حـق اعفـائهم مـن مناصـبهم ، وللملـك صـلاحيات مهمـة اخـرى ابرزهـا حـق اقـتراح القـوانين وتعـديلها ، وابـرام المعاهـدات مـع الـدول الاخـرى بـدون الحاجـة للرجـوع للبرلمـان ، وقولـه هـو القـول الفصـل في حـال نشـوء خلافـات بـين السـلطات الـثلاث ، كمـا ان للملـك الكلمـة الفصـل في أي خـلاف تشـريعي ، كمـا ان مـن حقـه التـدخل في عمـل السـلطة التنفيذيـة حيـث مـنح صـلاحيات واسـعة بهـذا المجـال ، ولـه الحـق في ان يحـل مجلـس النـواب ، وان يمـدد فـترة ولايتـه لفـترة اقصـاها سـنتين ، ويمكـن للملك ايضا في أي وقت يشاء اصدار مراسيم لها قوة القانون[١] .

وقبـل التطـرق الى ردود الفعـل الشـعبية علـى اصـدار الدسـتور الجديـد لا بـد لنـا مـن معرفة اهم الاسباب التي دفعت الملك الى اصداره وهي :

اولا : الأسـباب الداخليـة : وهـي الأسـاس في حـدوث اصـلاحات سياسـية في الحالـة البحرينية، وهو ما توضحه النقاط التالية:

١- حاجـة النخبـة الحاكمـة في البحـرين الى تجديـد مصـادر شـرعيتها بحيـث يـتم إدارة شـئون الحكـم في الـبلاد عـبر حيـازة رضـاء المـواطنين، وفـق عقـد اجتمـاعي - سياسـي جديـد، يقـوم علي أساس إعلاء رابطة "المواطنة" بين الفرد ودولته .

٢ـ انكمـاش دولـة الرفـاه: أن دولـة الرفـاه تظـل معرضـة لمخـاطر عـدم الاسـتقرار السياسـي النـاجم عـن احتمـالات فقـد النظـام الحـاكم لأسـباب شـرعيته، حيـث إن شـرعيته تعتمـد بدرجـة أساسـية علـي إرضـاء المـواطنين وإشـباع حاجـاتهم بأشـكال مختلفـة ، وفي حالـة تقلـيص هـذه الخـدمات، تحـدث حالـة مـن عـدم الرضـا بـين المـواطنين . وإزاء هـذا الوضـع يصـبح الخيـار المتـاح أمـام النخبـة الحاكمـة في البحـرين هـو اتخـاذ خطـوات ملموسـة ، وإن

[١] للمزيد من التفاصيل حول الدستور البحريني لعام ٢٠٠٢ ينظر: د . محمد شريف بسيوني ، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، شيكاغو ، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان بكلية الحقوق في جامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٨٥ - ١٠٠ . وسامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٧ - ٥٨ .

كانت تدريجية ، علي طريق التحول الديمقراطي .

٣ـ حل إشكالية الأقليات وتفادي حالة العنف: إن الأوضاع الداخلية في البحرين خلال عقد التسعينيات اتخذت منحا خطيرا حيث تطورت مشكلة العنف لتصل إلي درجات غير معتادة ، وهو ما ينعكس سلبيا علي عملية التنمية والاندماج الوطني، ويصعب إنجاز تنمية حقيقية دون توافر مناخ من الاستقرار السياسي، فضلا عن أن دورة العنف تلك تعمق من الحساسيات والانقسامات ، ومن ثم ، فإن أحد أسباب الاصلاحات السياسية في البحرين هو الحاجة إلي تمثيل النظام السياسي لشرائح محددة في المجتمع ، وتحديدا المنتمين إلي العنصر الشيعي .

٤—اتساع حجم الطبقة الوسطى الجديدة وارتفاع سقف مطالبها .

٥. قوة المعارضة السياسية ومواصلتها النضال في سبيل التحول نحو الديمقراطية[١] .

ثانيا : الأوضاع الإقليمية : ويمكن ايجاز ابرزها بالآتي :

١- التأثر بالتطورات الخليجية: فالتوجه العام في منطقة الخليج يتجه نحو مزيد من الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية .

٢ـ تداعيات التحولات الداخلية الإيرانية : كشفت الاضطرابات وأحداث العنف التي شهدتها البحرين علي مدار عقد التسعينيات مدى الارتباط بين التحالفات داخل الجماعة السياسية البحرينية من جهة ، والتحالفات الإقليمية لكل من إيران والمعارضة البحرينية من جهة أخرى ، لذا يشكل الشعور بالتهديد الخارجي عنصرا دافعا لتحريك الاتجاه نحو الانفتاح السياسي الداخلي.

٣ـ التحولات الديمقراطية في البلاد العربية تركت تأثيرات دافعة بأتجاه التحول نحو الديمقراطية .

ثالثا : المتغيرات الدولية.

تعددت المؤثرات الدولية التي دفعت مملكة البحرين في اتجاه التحول نحو الديمقراطية، علي نحو ما توضحه النقاط التالية:

---

[١] محمد عز العرب ، النخبة والاصلاح السياسي في البحرين ، في :www.alsaissya.com

١ــ الثـورة في مجـال الإعـلام والمعلومـات والاتصـالات: إن نوعيـة مطالـب وطموحـات الإنسـان في البحـرين قـد تغـيرت بفعـل التـأثير المتزايـد لوسـائل الإعـلام في عصـر العولمـة الـذي صـار ينقـل تجـارب المجتمعـات الأخـرى السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة علـي الهـواء، بمـا يصـعب معـه وضـع أيـة آليـة للرقابـة الفعالـة علـي هـذه المـواد الإعلاميـة المنتشـرة عـبر الأقمار الصناعية .

٢ــ الضـغوط الخارجيـة: ظهـر اتجـاه في الأدبيـات يشـير إلي أبعـاد وحـدود تـأثير السياسـة الأمريكيـة في عمليـة الاصـلاحات السياسـية في دول الخلـيج ومـن بينهـا البحـرين ، والـتي ازدادت حـدتها بعـد أحـداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١، لكـن الحالـة البحرينيـة تشـير إلي عكـس الاتجـاه السـابق، فالميثـاق الـوطني الـذي يمثـل العمـود الفقـري للمشـروع الإصـلاحي في البحـرين بـدأ طرحـه في فبرايـر ٢٠٠١ أي قبـل وقـوع أحـداث١١ ايلـول بسـبعة أشـهر، وإن كانت هذه الأحداث أسهمت في تسريع وتيرة التحول[١] .

لقـد باغتـت تلـك الخطـوة الـتي قلصـت الطموحـات بعـد عـام مـن ازدهـار العمـل النقـابي والعمـالي والمـدني والسياسـي كـل القـوى الـتي طالبـت بـالعودة الى دسـتور ١٩٧٣ ، لأن التحـول الى ملكيـة دون اقـرار دسـتور يحفـظ للشـعب سيادته يعتـبر اخـلالا بالميثـاق وبآمـال النضـال الطويـل الـتي علقهـا الجميـع علـى وعـود بدسـتور يلتـزم بالميثـاق الـذي صـوت عليـه الشـعب ، مـن هنـا دشـنت القـوى المعارضـة حركـة جماهيريـة دسـتورية تبـنى علـى نضـال حركـة التسـعينات ، وتحالفـت جمعيـات الوفـاق والعمـل الـديمقراطي والعمـل الاسـلامي والتجمـع القـومي والمنـبر التقـدمي والوسـط ، ودعـت الى مـؤتمر حضـره ١٠٠ الـف مـواطن قبـل الانتخابات النيابية ، واعلنت مقاطعة الانتخابات[٢] التي جرت في عام ٢٠٠٢ .

اذن شـكل المشـروع الاصـلاحي الـذي اعلنـه الملـك سـببا في افـتراق الشـيعة عنـه ، لأنهـم رأؤا فيـه انقلابـا علـى دسـتور ١٩٧٣ الـذي كـانو يريـدون احيـاؤه ، ان الخـلاف بـين

---

[١] المصدر نفسه.
[٢] هبة رؤوف عزت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٥٤-٢٥٥ .

الشيعة ونظام الحكم البحريني حول المشروع الاصلاحي الذي ايدوه في بادئ الامر بحماسة تفسره ثلاثة عوامل :

١- استهدف الامير من مشروعه الاصلاحي حسب رؤية بعض الشيعة تغييرا محدودا لا ينال من جوهر سيطرته او سيطرة آل خليفة على السلطة ، وهو بذلك يحقق هدفين : الاول : تخفيف حدة التوتر ونزع فتيل المواجهة مع الشيعة ، والثاني بناء شرعية قوية له في الشارع البحريني في مواجهة عمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، وهذا السبب شكل فجوة بين رؤية الامير ومطالب المعارضة .
٢- تراجع الامير عن وعوده للمعارضة الشيعية بخصوص الدستور ، سببه الخلاف الذي نشب بين اعضاء اسرة آل خليفة حول مشروع الاصلاح بين مؤيد ومعرض له .
٣- معارضة القوى الاقليمية لا سيما المملكة العربية السعودية للمشروع الاصلاحي في البحرين والذي نظرت اليه بمثابة الخطر الذي يتهددها لجهة مواقف الشيعة وطموحاتهم في المنطقة الشرقية للمملكة[١] .

وتراكمت الجهود لينعقد مؤتمر دستوري في شباط ٢٠٠٤ نتج عنه عريضة بمطالب دستورية ، ثم مؤتمر ثان في آذار ٢٠٠٥ ، وتم جمع عشرات الالآف من التواقيع على العريضة ، ورفض الديوان الملكي مجددا استلامها ، ثم تفرقت الجهود ، واختلفت التوجهات ، وقرر العديد من الجمعيات في النهاية القبول بالامر الواقع وخوض الانتخابات عام ٢٠٠٦ .

وصلت الاصلاحات السياسية في البحرين الى نقطة الجمود رغم الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٦ ، لأن دستور عام ٢٠٠٢ والمراسم التي صدرت وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب ان تتطور تلك التجربة الاصلاحية الى الامام ، لكن

[١] شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨): دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٨٣ ، آيار ٢٠١١ ، ص ٤١ .

المجتمع البحريني لم يتوقف عن النشاط والفاعلية[1]، اوصلته الى مرحلة القيام بأحتجاجات كبيرة ضد النظام في ١٤ شباط ٢٠١١ .

لقد استفاد المحتجون من تكتيكات المظاهرات التي استخدمت في تونس ومصر بدءا بأطلاق الدعوات على الفيسبوك ثم تسيير المسيرات باتجاه ميدان اللؤلؤة على اعتبار ان النجاح في السيطرة عليه والاعتصام فيه من شأنه ان يشل حركة البلاد ، ويجبر الاسرة الحاكمة على الاستجابة للمطالب ،الى جانب ذلك عبر اختيار ذكرى ميثاق العمل الوطني بوصفه يوم لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلته من اصلاحات ، كما استخدم المحتجون المسيرات بوصفها وسيلة للضغط على الحكومة والملك للاستجابة لمطالبهم ، حيث ينظم المحتجون بمتوسط ثلاث مسيرات يوميا تتحرك بإتجاه مناطق حيوية في البحرين مثل باب البحرين ، ومبنى وزارتي الداخلية والعدل ، ومبنى كل من الحكومة والبرلمان ، الى جانب الاعتصام في الميدان .

اعتبر بعض المتابعين هذه الاحتجاجات بمثابة انتفاضة على حافة ثورة ، في حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على انها ازمة سياسية ، ان الحالة في البحرين مختلفة عن حالات الدول العربية الاخرى سواء من حيث نوع المطالب او طبيعة المحتجين ومدى تمثيلهم لفئات المجتمع الاخرى ، او من حيث ديناميكية المجتمع في التعامل مع الاحتجاجات ، او من حيث نوع نموذج التغيير الذي يمكن ان تسفر عنه[2]، حيث تقوم معادلة الاحتجاجات فيها على ثنائية الصراع بين اقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة ، واغلبية مستبعدة عنها ، صحيح ان هذه المعادلة ليست صفرية، فكثير من الشيعة يمكن اعتبارهم جزءا من المنظومة الحاكمة بالمعنى السياسي والاقتصادي ، كما ان كثير من السنة يمكن اعتبارهم معارضين للنظام القائم ، لكن

[1] هبة رؤوف عزت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .

[2] ايمان احمد رجب ، طائفية الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٧٤ .

المؤكـد ان جانبـا كبـيرا مـن الصـراع الـدائر في البحـرين يقـوم بـين سـلطة تتملـك وتجـنس ، واخرى تحتج وترفض مثل هذه السياسات[1] .

لا يمكـن فهـم التطـورات الـتي حـدثت في البحـرين دون معرفـة الاسـباب المؤديـة لهـذه الازمة والتي يمكن ايجازها بالآتي :

١- الاسـباب السياسـية : تعاملـت النخبـة الحاكمـة في البحـرين منـذ بـدء المشـروع الاصـلاحي في حزيـران ١٩٩٩ علـى انهـا هـي مـن يبـادر بالاصـلاح ويـديره ، وتغافلـت عـن حقيقـة وجـود رؤيـة صـاغتها القـوى السياسـية حـول طبيعـة هـذا الاصـلاح وشـكله ، والـتي كانـت نتـاج سـنوات مـن العمـل السياسـي ، ولـذا وبـالرغم مـن ان ميثـاق العمـل الـوطني حظـي بنسـبة موافقـة بلغـت اكثـر مـن ٩٨% فـأن الاصـلاحات الـتي تلتـه بمـا في ذلـك دسـتور ٢٠٠٢ لم تعكـس مـا جـاء فيـه مـن التـزام بفكـرة الملكيـة الدسـتورية ، ولـذا ظلـت القـوى المعارضـة الـتي تتـألف اغلبيتهـا مـن القـوى الشـيعية ، تطالـب بعـدد مـن المطالـب عـى رأسـها تمكـين الشـيعة مـن التمتـع بـالحقوق الكاملـة للمواطنـة ، حيـث لا تـزال الـوزارات السـيادية مثـل الـدفاع والداخليـة والخارجيـة مغلقـة امـام الشـيعة ، وفـتح تحقيـق في ملـف التجنـيس السياسـي ، وتغيـير شـخص رئـيس الـوزراء الـذي يشـغل هـذا المنصـب منذ استقلال البحرين في عام ١٩٧١ .

٢- الاسـباب الاقتصـادية والاجتماعيـة : ان المشـروع الاصـلاحي للمـك لم يقبـل التعامـل مـع حقيقـة وجـود قطـاع عـريض مـن الاغلبيـة الشـيعية ذي اوضـاع اقتصـادية واجتماعيـة متدنيـة ، مقارنـة بأوضـاع غالبيـة الاقليـة السـنية ، حيـث يتـدنى مسـتوى الخـدمات في الامـاكن الـتي يقطنهـا الشـيعة ، وترتفـع بيـنهم معـدلات الفقـر ، كمـا انهـم اقـل اسـتفادة مـن مشـاريع الاسـكان الحكـومي ، حيـث يضـطرون للانتظـار سـنوات مـن اجـل الحصـول علـى وحـدة سـكنية في اطـار

[1] عمرو الشوبكي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٨٤ ، شباط ٢٠١١ ، ص ١٠٩ .

أي من تلك المشاريع ، ومن ثم لا تحصل الاغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع .

ان هذا التمييز الممنهج من قبل الاسرة المالكة والعوائل السنية والشيعية * التي ترتبط معها بعلاقات خاصة ، والذي يهدف لتحويل الاغلبية العددية للشيعة الى اقلية سياسية ، مثل وقودا لتحريك قطاع عريض من الشيعة ، بوصفهم الاكثر تضررا من الوضع الحالي مطالبين بالتغيير[1] .

تميزت انتفاضة ١٤ شباط في البحرين بعدد من الخصائص ابرزها:

١- غلبة الطابع الشيعي على الاحتجاجات حيث لم يحتضن المجتمع البحريني بأكمله مطالب التغيير التي اطلقها منظمو الاحتجاجات ، فقطاع مهم من ابناء الطائفة الشيعية هم المحرك الاساس للتظاهرات ، وتأكد ذلك من الرموز والهتافات التي استخدموها في احتجاجاتهم مثل استخدام الاعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية للشيعة ، كما ان التظاهرات خرجت منذ اليوم الاول من ٢٥ منطقة شيعية او ذات اغلبية شيعية فيما لم تخرج مثلها من اي منطقة سنية او ذات اغلبية سنية ، فضلا عن استقطاب المعتصمين لسياسيين غالبيتهم من السياسيين ورجال الدين الشيعة الى غير ذلك .

مثلت غلبة الطابع الشيعي للمظاهرات هاجسا لابناء الطائفة السنية الذين تملكتهم المخاوف من من بطش الاغلبية الشيعية بهم اذا نجحوا في تغيير رئيس الوزراء ، وتمكين احد الموالين لهم من استلام هذا المنصب ، مما دفع التيارات السياسية السنية على اختلاف توجهاتها الى تشكيل تجمع الوحدة الوطنية الذي اصدر بيانات تدعو الى التمسك بشرعية النظام القائم ، وحماية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة ، وقبول دعوة الحوار التي وجهها ولي عهد البحرين[2] .

---

[1] ايمان احمد رجب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٤ –٧٥ .

[2] المصدر نفسه، ص٧٥.

٢- اولويـة التعامـل الامـني مـع الازمـة : فضـلت الحكومـة البحرينيـة التعامـل مـع الازمـة عـبر اسـتخدام الاداة الامنيـة لمواجهـة المحتجـين حيـث دفعـت بشـرطة مكافحـة الشـغب الى الشـارع منـذ اليـوم الاول للازمـة علـى الـرغم مـن سـلمية المظـاهرات ، وقـد اصـدر الجـيش بيانـا اعلـن فيـه ان الهـدف مـن الانتشـار هـو تـأمين حريـة المـواطنين وممتلكـاتهم مـن اعمـال العنـف ، واتخـاذ كافـة التـدابير الرادعة والصارمة لبسط النظام والامن العام .

٣- انقســام الشــيعة في البحــرين حــول مطالــب التغيــير ، ويرجــع ذلــك الى اخــتلاف خلفيــة القــوى السياســية الناشــطة في هــذه الاحتجاجــات الــتي انقســمت الى مجمــوعتين ، تتمثــل الاولى في الشــباب الــذين اطلقــوا الــدعوة علـى الفيسـبوك للتظـاهر ، والـذين طـالبوا بالغـاء دسـتور عـام ٢٠٠٢ ، وحـل مجلســي النــواب والشــورى ، وتأســيس مجلــس تأسيســي مــن ابنــاء الســنة والشـيعة ، وصـياغة دسـتور تعاقـدي جديـد الى غـير ذلـك مـن المطالـب ، امـا المجموعــة الثانيــة فتتمثــل بقــوى المعارضــة التقليديــة الــذين تراوحــت مطــالبهم بـين اقامـة مملكـة دسـتورية ودولـة مدنيـة وضـرورة ان يـتم انتخـاب الحكومـة ورئيس الوزراء[1] .

وعلـى الـرغم مـن المـزاعم الـتي يطلقهـا حكـام البحـرين والمسـتندة علـى حجـج غـير واقعيـة قوامهـا بـأن مـا يجـري في البحـرين هـو عبـارة عـن مـؤامرة ايرانيـة تسـتهدف اسـتقرار المملكـة، الا ان كثـيرا مـن الحقـائق تشـير الى رغبـة هـؤلاء الحكـام في حمايـة انفسـهم ومعاقبـة خصـومهم مـن جهـة، واسـتعدادهم لاسـتخدام مختلـف الوسـائل الضـرورية لتحقيـق الامـرين معـا[2]، ويمثـل تـدخل قـوات درع الجزيـرة في البحـرين في ١٤آذار ٢٠١١ والمكـون مـن قـوات سـعودية واماراتيـة وقطريـة وصـلت الى اكثـر مـن ١٥٠٠ جنـدي خطـوة في هـذا الاتجـاه فهـو

[1] المصدر نفسه ، ص ص ٧٥ –٧٧ .
[2] عمرو الشوبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

بـرأي السـلطة الحاكمـة احـدى الوسـائل الناجعـة لاخمـاد التظـاهرات واسـتبعاد الحـل التفاوضي للازمة الداخلية على المدى القصير .

ان التـدخل الخليجـي الـذي تم بموجـب اتفاقيـة الـدفاع المشـترك لـدول مجلـس التعـاون الخـايجي الموقعـة في العـام ٢٠٠٠ والـذي يـنص علـى انـه اذا تعـرض اي عضـو في المجلس لأعتـداء خـارجي فـأن ذلـك يعـد عـدوانا علـى مجلس التعـاون بأجمله تسبب في تـأزيم العلاقـات الخليجيـة – الايرانيـة وتوترهـا لأن لكـل مـن الطـرفين وجهـة نظـر مختلفـة عـن الآخـر فيمـا يخـص تطـورات الوضـع في البحـرين ، فبالنسـبة للسـعودية الـتي لا تعـد اهـم القـوى الخليجيـة وانمـا الـداعم الـرئيس للبحـرين تـرى ان اي تحـريض شـيعي بمثابـة تهديـد شـبه وجـودي لهـا لسـببين : الاول كونـه يـأتي مـن ايـران ويخـدم المصـالح الايرانيـة ، والثـاني ، بوصـفه سـابقة خطـيرة تـنعكس علـى وضـعها الـداخلي ، فتواجـد ديمقراطيـة حقيقيـة علـى حـدودها يمكـن ان يشـجع نشـطائها ، وبشـكل اكثـر تحديـدا فـأن تمكـين الشـيعة البحـرينيين حسـب وجهـة نظرهـا يمكـن ان يلهـم شـيعة المنطقـة الشـرقية في السـعودية الـذي يشـكلون حـوالي نصـف سـكان المنطقـة ويـدفعهم الى المطالبـة بحقـوقهم السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية والدينيـة ، لهـذه الاسـباب لم تـتردد السـعودية ودول الخلـيج وبـادرت بالتـدخل دون الاعتمـاد علـى علـى الـدعم الامريكـي والـذي باتـت تنظـر اليـه بوصـفه شـريكا لا يمكـن الركـون اليـه وقت الازمات[١] .

امـا ايـران فهـي لم تلـق بثقلهـا وراء اي تظـاهرات او احتجاجـات كمـا فعلـت مـع احتجاجـات البحـرين الـتي وجـدت فيهـا مجـالا خصـبا لتغيـير المعادلـة الطائفيـة والسياسـية القائمـة في هـذا البلـد ، وتحقيـق مكاسـب اسـتراتيجية في المنطقـة مـن شـأنها ان تقلـب الكثـير مـن المـوازين والمعـادلات الاقليميـة[٢] ، لـذا لم تـتردد عـن تأييـد الاحتجاجـات والـدفاع عنهـا

[١] يتمتع العديد من الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية بعلاقات قرابة مع شيعة البحرين ، وكانت حركاته السياسية في الماضي مرتبطة في كثير من الاحيان بشبكات بحرينية، للمزيد من التفاصيل ينظر : المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

[٢] محمد برهومة ، التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة مابعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٦ ، اكتوبر ٢٠١١ ، ص ٦٦ .

وتأكيد شرعية مطالبها ، وتوجيه ادانة شديد اللهجة للنظام البحريني متهمة اياه بالاجرام وسفك الدماء ، واتهام وسائل الاعلام العربية والعالمية بالانتقائية في تغطية الثورات العربية عبر اهمالها المتعمد لاحداث البحرين ، وانتقاد موقف علماء السعودية الذين ايدوا اجراءات الحكومة البحرينية[١] ، وتصوير الازمة في البحرين على انها مواجهة بين اغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية ، واقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم ، والتنديد بالتدخل الخليجي من خلال ارسال قوات درع الجزيرة الى البحرين[٢] ، حيث هدد الرئيس الايراني (محمود احمدي نجاد) بأن " ايران لو تدخلت فستتغير خريطة المنطقة " اما رئيس مجلس الشورى الايراني (علي لاريجاني) فذكر في ١٩ مارس ٢٠١١ بأن ايران " لن تقف مكتوفة الايدي تجاه القمع في البحرين والتدخل السعودي"[٣] .

وعلى الرغم من التهديدات الايرانية المتكررة بالتدخل في الازمة البحرينية ، الا ان رد الفعل الخليجي المتشدد تجاه ايران ، وحرص الاخيرة على مصالحها من خلال تجنب اسلوب المواجهة المباشرة الغير مضمونة النتائج ، دفع طهران الى محاولة احتواء التوتر المتصاعد في علاقاتها مع دول مجلس التعاون بهدف الحيلولة دون تكريس الاستقطاب الخليجي ضدها[٤] ، والنأي بنفسها عن صفة الدولة الطائفية من خلال اسقاط البعض للبعد المذهبي لتفسير السلوك الايراني تجاه ما يحدث في البحرين[٥] .

---

[١] فراس هلال ، ايران والثورات العربية : الموقف والتداعيات ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١ ، ص ص ٧ – ٨ .

[٢] محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٥٧ .

[٣] مجموعة باحثين ، حال الامة العربية ٢٠١١ –٢٠١٢ : معضلات التغيير وآفاقه ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ، ص ص ٨٦ – ٨٧ .

[٤] د. عقيلة خرباشي ، الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاخر والمخاطر ، في د. عطاء الله فشار وآخرون ، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية ، الجزائر ، منشورات دار الحكمة ومجلة أبحاث ودراسات ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦ .

[٥] مجموعة باحثين ، حال الامة العربية . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

ان احتـــواء الســـلطات البحرينيـــة لحركـــة الاحتجاجـــات الشـــعبية بالـــدعوة للحـــوار[1] وتعاملهـا المتشـددد مـع المعارضـة لم يبـق لهـا مـن خيـار سـوى التفكـير في مصـيرها بصـمت ، لكـن الهـدوء الحـذر الـذي يسـيطر علـى البحـرين حاليـا لـن يسـتمر طـويلا، فـالنزاع بـين ملكيـة مصـممة علـى الحكـم السـلطوي واكثريـة حريصـة علـى ان يكـون لهـا رأي في اختيـار حكامهـا لم ينتـه بعـد[2] بل ستكون له القابلية في اطلاق الاحتجاجات بين الفينة والاخرى.

وطالمـا ظلـت المعادلـة القائمـة علـى اقليـة مسـيطرة واغلبيـة مسـتبعدة قائمـة في البحـرين، فـأن قـدرة النظـام القـائم علـى ايجـاد انصـار لـه في "الشـارع السـني" سـتظل موجـودة، خاصـة بعـد قيامـه بتطبيـق سياسـات تجنـيس علـى اسـاس مـذهبي، وهـو الامـر الـذي خلـق ردات فعـل شـيعية واسـعة، وفـتح البـاب امـا تصـريحات ايرانيـة اثـارت الكثـير مـن ابنـاء البحـرين، وسـاعدت النظـام بـدوره علـى الحصـول علـى مزيـد مـن الـدعم مـن قطاعـات في الشارع البحريني بغرض الحفاظ على "هويته السنية".

وسـيظل نجـاح عمليـة الاصـلاح السياسـي في البحـرين متوقفـا علـى قـدرة الطـرفين علـى الفكـاك مـن اثـر المعادلـة الطائفيـة والاجنـدات الطائفيـة لصـالح طـرح رؤيـة مدنيـة ديمقراطيـة تضـع الاسـس لنظـام ملكـي دسـتوري ، وتنطلـق مـن المواطنـة كقيمـة عليـا قـادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوناتها .

فـــأذا نجحـــت الحركـــات الاجتماعيـــة البحرينيـــة المعارضـــة في جـــذب اعضـــاء متحـاورين مـن السـنة والشـيعة ، فـأن هـذا سـيعني بدايـة الاصـلاح الحقيقـي في البحـرين، واذا بـدأ النظـام الاصـلاح السياسـي والدسـتوري الحقيقـي، فأنـه سيضـطر بالضـرورة الى التخلـي عـن كثـير مـن سياسـاته التمييزيـة بحـق الشـيعة ويؤسـس لملكيـة دسـتورية قائمـة علـى المواطنـة ودولة القانون ، وهو الامر الذي لم يقدم عليه كلا الطرفان بعد[3].

[1] د. محجوب الزويري ، ايران الثورية والثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية ومآلاتها ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ٦ .

[2] عمرو الشوبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

[3] توبي جونز ، البحرين : مملكة الصمت ، مقال منشور على موقع مؤسسة كارنيغي للسلام : www.carnegie.net

يفترض ذلك تغييرا للثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وهذا الامر ليس سهلا بل يتطلب عملا جادا وصادقا من قبل الدولة ورموز الاعتدال والتقارب في المؤسسة السنية وقوى الاسلام السياسي بشقيه السني والشيعي فضلا عن القوى العلمانية والليبرالية بغية تأسيس ثقافة سياسية جديدة قائمة على الحوار والتواصل، وتتجاوز حالات الانفلات والشحن المذهبي، وان جاءت احيانا من داخل اروقة ومناقشات البرلمان[١].

كما يتطلب ذلك تعزيزا لمبدأ المواطنة الذي يعلو فوق جميع اعتبارات وفوارق الدين او المذهب او العرق، ويتساوى في ظله المواطنون في توزيع الثروة والسلطة، والابتعاد عن استغلال التعددية المذهبية لتحقيق مكاسب خاصة، والكف عن التشكيك في وطنية الشيعة او ولائهم لأوطانهم لأن هذا يعوق من اندماجهم في المجتمع ويسهم في توجههم للخارج طلبا للحماية والدعم ،والتشجيع على وجود مراجع تقليد شيعية محلية تغني عن الاتجاه الى تقليد مراجع خارج الحدود لتقليل سيطرة المراجع الدينية على الشيعة العرب، والادارة السليمة للتعددية المجتمعية في البلاد، والقضاء على اشكال التمييز كافة ضد الشيعة، وفصل الصراع السياسي الاقليمي مع ايران عن التعامل مع الشيعة العرب على المستوى الداخلي[٢].

الخاتمة :

اضطرت دول الخليج العربي في اثر نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية الى التجاوب مع المتغيرات العالمية والاقليمية التي تبعتها وتقدمت خطوات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان، الا ان البحرين ظلت مصرة على تعليق دستور البلاد وتعطيل المجلس النيابي المنتخب منذ عام ١٩٧٥، ولكنها تحت ضغط الظروف الدولية والمحلية المتمثلة في صورة مظاهرات مستمرة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي طالبت بعودة الحياة السياسية والديمقراطية وحقوق الانسان، اضطر ملك البحرين الى اجراء اصلاحات سياسية اردفها بأصدار دستور يحمل نزعة تسلطية مما ادى الى توتر الوضع في البحرين منذ عام ٢٠٠٢ تمثلت في صورة مظاهرات متقطعة

---

[١] د. باقر النجار، الطائفة والمواطنة والاسلام السياسي في البحرين، مجلة حوار العرب، عدد ١٤، يناير–كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ١٥

[٢] شحاتة محمد ناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٧ –٥٠ .

ومقاطعة للانتخابات النيابية وتشكيل عدد من الجمعيات المعارضة للنظام وهذا الوضع وصل ذروته باندلاع انتفاضة شباط ٢٠١١.

ان البحرين التحقت بركب موجة التغيير التي عمت عدد من الدول العربية ، لكن اذا كانت هذه التغييرات قد اندلعت فجأة فأن التغيير في البحرين لم يكن مفاجئا وانما كانت له مقدمات فالبحرين وكما ذكرنا آنفا.

سيكون من الصعب حل المعضلة الحالية في البحرين في حال تمسك كل طرف بمطالبه واطروحاته السياسية التي لا تتفهم مطالب الطرف الآخر وحاجاته، ان مصلحة البحرين تتطلب من النظام والافراد والجماعات والقوى السياسية والدينية الانفتاح على بعضهم البعض، والاحتماء بالوطن بوصفه الجامع لكل الهويات بدل اللجوء الى الهويات الفرعية مل الطائفة التي تزيد من حالة الانعزال والشعور الدائم بالتهميش، وايجاد الحلول المثلى للمشاكل المتراكمة في البحرين والتي من شأن حلها تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي لفئات عدة في المجتمع نحو الافضل، والالتفاف حول مشروع وطني يحفظ للنظام بقاءه وللبلد استقراره وللمجتمع وحدته وللمواطن حقوقه واحتياجاته، محتضنا ابناء الوطن كافة ومتجاوزا تركة الماضي والنوازع والعلاقات ما قبل المدينية.

Bahrain's political development after 1975

Assistant professor:
Ibtesam Mohammed Al- a'ameri

Abstract

Since thirties of the past century, many claims appeared in Bahrain to reform the political situation of the country, through establishing a constitution and found parliament elected by the people. This popular pressure succeeded to force the royal family to declare a constitution on 1973, which seemed to have shared characteristics between both the parliament and presidential systems. But the work with this constitution didn’t continue long .This matter led to a great opposition against the ruling regime which obliged it to establish a new constitution on 2000 year through which the king tried to dominate his control over the authority, that causes the gap to be wider between the people and regime, and finally led the people to make uprising on 14th February 2011 to express their refusal of the government dominated procedure.